

تقارير

إعداد: عائشة أحمد*

المؤتمر الفلسطيني حول الدستور ومتطلبات التنمية البشرية الانعاقية**

يمثل دستور دولة ما عادة قمة الهرم القانوني فيها، ويعد المرجعية القانونية العليا لنظامها السياسي وللعلاقة ما بين السلطات والأفراد. وفي مسودة الدستور الفلسطيني المقترح، التي عملت لجنة الدستور عليها طوال ثلاثة أعوام، تتداخل الأبعاد السياسية والأبعاد القانونية بعضها في بعض. وبما أن عملية إعداد الدستور سبقت قيام الدولة الفلسطينية ذاتها، تم تضمين الدستور الكثير من المسائل ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي لم يتضح مستقبلها بعد. وأثارت عملية إعداد الدستور الفلسطيني الحالية جدلاً في الأوساط الفلسطينية السياسية والاجتماعية القانونية، إضافة إلى اختلاف فريقين يرى أحدهما الاستمرار في مناقشات مشروع الدستور استعداداً للمرحلة المقبلة، بينما يدعو الآخر إلى تأجيل ذلك إلى مرحلة ما بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. وفتحت عملية الإعداد للدستور الباب أمام نقاش الخيارات الدستورية على الساحة الفلسطينية، وتعددت وجهات النظر تجاه قضايا خلافية أثارها هذا المشروع، وذلك من خلال عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات الخاصة بمناقشة مسودات مشروع الدستور المقترحة وانعكاساتها المجتمعية المستقبلية.

عقد برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت "المؤتمر الفلسطيني حول الدستور ومتطلبات التنمية البشرية الانعاقية"، تحت شعار "نحو دستور قائم على الحقوق الوطنية والمساواة والعدالة". وقد حضر المؤتمر جمع من الأكاديميين والسياسيين والمهتمين. وهدف المؤتمر إلى توفير الفرصة لحوار يعالج جميع الجوانب التي يتناولها الدستور ومسوداته المقترحة من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وسلط الضوء على عدد من التساؤلات المطروحة حول موضوع الدستور وهويته والجدوى من إعداده وإقراره في غياب الكيان الفلسطيني المستقل ذي السيادة، وفي ظل استمرار الاحتلال. وكان السؤال الأبرز هو: هل نقيم دستوراً للدولة، أم نقيم دولة للدستور؟ إضافة إلى مدى أولوية العمل على الدستور في هذه الفترة، والمعايير

* باحثة فلسطينية مقيمة برام الله.

** عقد المؤتمر خلال يومين (27-28/9/2003) في كل من مدينتي رام الله وغزة.

التي يجب أن تحكمه، ودور لجنة الصوغ.

الدستور كتعبير عن خيارات مجتمعية

بعد كلمة ألقىت نيابة عن حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت، وكلمة مدير برنامج دراسات التنمية في الجامعة، ألقى علي خشان، عضو لجنة الدستور وأمين سرها، كلمة نيابة عن نبيل شعث، رئيس اللجنة، قال فيها إن الدستور ليس مجموعة قواعد قانونية، وإنما هو خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية إلى جانب كل ما يتعلق بالكيان السياسي وعلاقاته الداخلية والخارجية. وأضاف أن الدستور هو توافق اجتماعي على أهم قضايا الحياة العامة في كيان سياسي، من دون إهمال الأحوال الشخصية وإجحاف بها، مشيراً إلى أن المهم هو طريقة إقرار مقترحات مسودة الدستور. وأكد أن في الدستور قضايا جوهرية تتطلب من القيادة اتخاذ قرارات سياسية، وخصوصاً فيما يتعلق باللجئين والجنسية والحدود. وعن لجنة الدستور عرض عبد الرحمن أبو النصر، عضو لجنة الدستور في غزة، كلمة اللجنة موضحاً أن مسودة الدستور تمثل تأكيداً للحقوق الوطنية الفلسطينية، وأنه لن يكون هناك بأي حال انتقاص لها. وقال إن اللجنة الحالية وجدت لوضع أرضية قانونية، وإن مشروع الدستور يعد ملكاً لجميع المؤسسات، وطالب بأن يحظى باهتمام أكبر من جموع المثقفين ومؤسسات المجتمع المدني. وأكد أن لجنة الدستور ستعمل على الاستفادة من توصيات المؤتمر للعمل على تطوير مشروع الدستور.

ثقل العامل الخارجي

قدم في المؤتمر، وعلى مدار جلساته، كثير من الأوراق البحثية فيما يتعلق بأبرز القضايا التي تطرق الدستور إليها، ومنها ورقة بشأن "المحددات والدلالات السياسية للدستور الفلسطيني" قدمها عبد الكريم البرغوثي، من جامعة بيرزيت، تناولت جملة العوامل السياسية الداخلية والخارجية المؤثرة في مواقيت طرح وتداول فكرة إصدار دستور فلسطيني، ومضامين توجهات المشروع المقدم وآليات صوغه وإقراره.

أثارت الورقة بعض الأسئلة الإشكالية، كالعلاقة ما بين الدستور والاحتلال، والدستور قبل إقامة الدولة أم بعدها، واستخلصت أن وجود الاحتلال لا ينفي أهمية الحياة الدستورية، كما لا يؤكد ضرورتها، وأن الأساس هو فيما إذا كان إقرار الدستور من الشعب المحتلة أرضه يندرج في سياق العملية النضالية لتحقيق الاستقلال، أو في سياق تكريس الاحتلال وإضفاء الشرعية عليه. وقال البرغوثي إن وضع الدستور مطلب وحاجة فلسطينية تمليهما ضرورات تحديد شكل المجتمع الفلسطيني ومستقبله، غير أن التداخل بين الإرادة الوطنية والعوامل الدولية، وطبيعة مراحل الصراع، جعل هذا

الدستور جزءاً أساسياً من مكونات الحل السياسي والاستحقاقات المفروضة على الشعب الفلسطيني. وبالنسبة إلى توقيت إقرار الدستور رأى أن حجم تدخل واثقل العامل الخارجي كاستحقاق، وارتباط ذلك بالعملية السياسية، وانعكاس ذلك على القضايا الوطنية الخاضعة للمفاوضات، كل هذا يرجح ضرورة الاهتمام بتطوير الدستور كي يستجيب لأهداف الشعب الفلسطيني وتطلعاته، وإلا فإن إقراره في هذه الحالة ينطوي على مخاطرة تقديم تنازلات مجانية مسبقة قبل الأوان.

ودعا البرغوثي إلى إعادة النظر في طريقة العمل المتبعة حتى الآن، وحشد رأي عام حول ضرورة أن ينبثق الدستور من إرادة الشعب أساساً عبر انتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته الإعداد لدستور دائم يعرض على الاستفتاء الشعبي، كي يغدو الدستور فلسطينياً حقاً. وأوصى بضرورة "تشكيل مجلس دستوري صوري يقوم بإعداد مشروع دستور يقدم الرؤية الوطنية الديمقراطية لمثل هذه الوثيقة الهامة بحيث تشكل أساساً لنضال كل القوى والاتجاهات والشخصيات الديمقراطية من أجل إقرار دستور عصري حضاري لا يغلق الأبواب على الحقوق والخيارات ولا يقيد المستقبل بالراهن." وأشار الكاتب طلال عوكل، في ورقته عن الموضوع ذاته، إلى أن فكرة صوغ دستور فلسطيني ارتبطت بمراحل الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره، وعكست المتغيرات السياسية التي شكلت نتاجاً لتفاعل العوامل الدولية والعربية والوطنية المرتبطة بالصراع. ورأى أن أصل الفكرة يعود إلى أعوام ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وجاءت نتيجة مبادرات قيادية فلسطينية، إلا إن تسارع العمل من أجل مسوداته في السنوات الأخيرة يشير إلى ثقل العامل الخارجي في استخراجها إلى العلن. وأضاف أن مشروع الدستور الفلسطيني يعكس ثقل الراهن السياسي على المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بالموقف من حق عودة اللاجئين، وبالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وبقية ملفات مفاوضات الحل النهائي.

وقدم محمد الحوراني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، تعقيباً على ورقة البرغوثي أكد فيه أهمية إخضاع موضوع الحاجة إلى الدستور للنقاش المجتمعي، واعتبر في الوقت ذاته عملية الإعداد للدستور استباقاً للمستقبل. ورداً على المطالبات بإقرار الدستور باعتباره اشتراطاً لتحقيق التوجهات بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، دعا إلى ضرورة عدم النظر إلى مسألة إقرار الدستور وكأن لا خيار آخر هناك إلا فعل ذلك. وأكد أنه مع وضع دستور لكن في الوقت المناسب، وبالشكل الذي يريده الشعب الفلسطيني ويعبر عن تطلعاته.

الحاجة إلى الاستفتاء الشعبي

عرضت رندة سنيورة، مديرة مؤسسة الحق، في ورقة بحثية بشأن موضوع

”مفاهيم أساسية حول الدساتير وأنواعها وطرق إنشائها وتعديلها”، المفاهيم والمبادئ القانونية الأساسية للدساتير، كتوضيح أساليب وطرق وضع الدساتير ونشأتها، وطبيعة مكونات الدساتير ومضمونها وأنواعها المتعارف عليها وطرق تعديلها. وأشارت إلى أن الدستور الفلسطيني تبني فلسفة التعديل غير المشروط، بمعنى أنه لم يحصن أي نص أو حكم من أحكامه في وجه إعادة النظر والتعديل، فجميع نصوص الدستور خاضعة لآلية المناقشة والتعديل أو الإلغاء إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وقالت إن الدستور الفلسطيني تبني مذهب الدساتير الجامدة جرّاء اشتراط أحكامه لمجموعة من الإجراءات والخطوات الشكلية والموضوعية المختلفة من حيث التعقيد والشروط عن تلك المتبعة في تعديل التشريعات العادية، مثل أن يتم هذا التعديل من المجلس النيابي، وضرورة أن يوافق ثلثا أعضاء المجلس على التعديل، وأن يتم طرح هذا التعديل للاستفتاء إذا ما رأى المجلس ذلك أو استصوبه. وقالت إن الاستفتاء الدستوري يشكل بمفرده الضمانة الفعلية لامتلاك الشعب الفلسطيني لدستور نابع من حقيقة رغبات الشعب وتوجهاته. وأوصت بضرورة تبني واعتماد الدستور الفلسطيني لأسلوب الاستفتاء في نشأته وإقراره، وبتبني مبدأ التعديل الجامد لأحكامه من خلال الاشتراط الصريح على الاستفتاء كآلية لتعديل بعض القضايا المهمة، مثل قضية القدس واللجئين والمياه وغيرها من الثوابت الفلسطينية، إلى جانب القضايا المرتبطة بالنظام السياسي الفلسطيني، كي يبقى الشعب الفلسطيني صاحب القرار فيما يتعلق بمصير هذه القضايا. كما دعت إلى توسيع لجنة صوغ الدستور بحيث تشمل، إضافة إلى اللجنة الحالية، مجموعة تضم ممثلين عن الأحزاب والفعاليات السياسية والمجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لضمان أن تراعي الوثيقة رغبات الشعب وتطلعاته، علاوة على ضرورة تشكيل واستقلال المحكمة الدستورية كضمانة قانونية لإعمال الدستور وتطبيقه.

دستور لدولة لم تولد بعد

قدم المحامي علي السفاريني تعقيباً على ورقة سنيورة تساءل فيه عن أهمية المبادرة إلى وضع دستور لدولة لم تولد بعد. ووصف طريقة إعداد الدستور بأنها متعرجة، مشيراً إلى أن ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني الاستمرار في التعامل مع الدستور بالمنحى الحالي الآن، واعتبر أن المسودة الحالية لا تتعامل مع الحقوق الفلسطينية كما يجب، وأن من غير المنطقي تقديم المسودة كي يقرها المجلس الوطني والمجلس النيابي لتصبح سارية كما تنص عليه المسودة، فما العمل لو أقر أحد المجلسين المسودة من دون الآخر؟ وقال إن كان لا بد من ذلك فعلى الشعب أن ينتخب جمعية تأسيسية تضع الدستور، وتتحول إلى مجلس نيابي يجسد أن الشعب هو مصدر

السلطات لضمان وضع الدستور من جانب ممثلي الشعب.

المحددات الاقتصادية للدستور

أشار أحمد مجدلاني، رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، في ورقته عن موضوع "المحددات الاقتصادية في الدستور الفلسطيني" إلى أن المادة 16 من مشروع الدستور، التي تنص على قيام النظام الاقتصادي في فلسطين على مبادئ الاقتصاد الحر، طرحت موضوعين في غاية الأهمية: "الأول حرية النظام الاقتصادي الفلسطيني الذي ازداد تبعية وارتهاناً بالاقتصاد الإسرائيلي نتيجة اتفاق باريس. والثاني هوية الاقتصاد الفلسطيني، وتأكيد خياره إلى نظام السوق، وهذا الخيار يمثل خطوة هامة تستحق التعليق والمناقشة." وقال إن البحث في المرتكزات الاقتصادية في مشروع الدستور الفلسطيني، ارتباطاً بقضايا التنمية الانعتاقية، ووفقاً لمنظور دور الدولة العصرية، يجب أن يثير نقاشاً موضوعياً جاداً وعمقاً في شأن القضايا المطروحة بقصد تطويرها وتعديلها تأسيساً لدولة ديمقراطية عصرية.

وفي غزة قدم الاقتصادي عمر شعبان ورقة تتعلق بالأبعاد الاقتصادية للدستور، مشيراً إلى أن نصوصه تمثل خطة عمل وحياء للمجتمع وليست لجلب التأييد الداخلي أو الخارجي، وهي عادة ما تكون عامية غير برامجية أو إجرائية الطابع، وأن ما يليه من سياسات وإجراءات تتبع وتطبق، يكون نابعاً منه ومتسقاً معه ولا يناقضه. والهدف العام لأي دستور هو التنظيم الكامل لكل مكونات المجتمع، ولعلاقات الحكومة بالمواطن، ولعلاقة الدولة بالخارج. وقال إن "على الدستور أن يستقي نصوصه من عدة مصادر كالدين والقيم الإيجابية السائدة، وكذلك المواثيق والعهود الدولية التي تلتزم الدول بتنفيذها في مناطق سيادتها، مثل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان."

الدستور ومجتمع ما بين

التقليد والحدثة والحق في المقاومة

قدم عادل سمارة، الباحث والمحلل الاقتصادي، ورقة بحثية محورها موضوع "المجتمع الفلسطيني بين التقليد والحدثة"، قال فيها إن الأداة المناسبة لتحقيق تعامل مناسب مع موضوعي الأصالة والمعاصرة ولإنجاز مشروع تنموي ووضع دستور يخدم الشعب في هذه المرحلة، هي في "وجود حركة حزبية تحتضنها الطبقات الشعبية، وتدفع بها إلى العمل السياسي والمجتمعي والسلطة. حركة ربما تتبنى قانوناً أساسياً بدل دستور نهائي، ولكنها تعتمد في الأساس نموذج التنمية بالحماية الشعبية." وشدد على ضرورة تأليف لجنة شعبية لمناقشة الدستور والتدخل في نصوصه وبنيتها.

وحاول صلاح عبد العاطي، من معهد كنعان الإنمائي التربوي، في ورقته عن

الموضوع ذاته، إبراز المحددات ذات العلاقة بمشروع الدستور، داعياً إلى فتح الباب أمام الفلسطينيين جميعاً لممارسة دورهم التاريخي في النقد، وتحريك فئات المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة أوسع في مشروع سيحدد ملامح المستقبل الفلسطيني، ويشكل مفصلاً للنظام. وخلص إلى أن الدستور يجب أن يضمن حق الشعب في المقاومة، إضافة إلى جميع الحقوق الفلسطينية كما أقرتها جميع موثيق حقوق الإنسان والشرعية الدولية، وأن لا تنمية ولا ديمقراطية من دون تحرير الإنسان. ويجب ضمان الحريات، بما في ذلك حرية التفكير والاعتقاد والتعبير عن الرأي بحسب ما نصت عليه وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة في سنة 1988، وبحسب الموثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما خلص إلى ضرورة الربط ما بين التنمية والديمقراطية، وما بين المشروع الانتقالي التحرري والمقاومة وبين التقدم المطلوب، وما بين تقدم النظام التعليمي التربوي ومقاومة الفساد بكل أشكاله، وما بين تفعيل السلطة القضائية وتكريس مبدأ فصل السلطات.

الدستور ومسألة العلمانية

قدم رمزي ريحان، في الجلسة الثالثة للمؤتمر، ورقة تتعلق بموضوع "الدستور، المجتمع والإنسان"، قال فيها إن الدستور بحد ذاته مبتور الفعالية، ولا يمكن فهم مدلولاته واستقراء عواقبه إلا ضمن السياق الاجتماعي والتاريخي لتطبيقه. وعلى السياق الاجتماعي أن يكون شاملاً، وأن يتطلع إلى المستقبل. وتطرق إلى عدد من نصوص الدستور التي تبرز عدم دقة صيغته وتحمل في طياتها تناقضات أساسية دعا إلى معالجتها ودراستها بعمق، ومنها النصوص المتعلقة بموضوع الدين الإسلامي. كما أشار إلى أن المشروع لا يتسم بالتوازن بين التحديد والمرونة، الأمر الذي يجعله قاعدة مقبولة لسن القوانين والتشريعات. وانتقد كون الركائز المبدئية للدستور لا تظهر صراحة تطلعها إلى إيجاد مجتمع المستقبل وكونها تهادن مجتمع الماضي وترسخ لمجتمع الحاضر. وقال إن من المهم جداً ألا يتم التسرع في إقرار الدستور قبل أن يستوفي النقاش حقه ويؤدي فوائده.

وحذر هاني المصري، في تعقيبه على ورقة رمزي ريحان، من خطورة إقرار دستور تحت تأثير الضغوط الخارجية والتزاماً بخريطة الطريق لأن وضع دستور تحت الطلب لن يقود إلى دولة ذات سيادة، وإن كانت الدولة بحاجة إلى دستور فالدستور بحاجة إلى دولة تحميه. أما فيما يتعلق بهوية الدستور فقد أشار إلى أن المتبع عالمياً هو الفصل ما بين الدين والدولة، من دون أن يعني ذلك الإلحاد أو محاربة الدين.

وفي غزة أشار إبراهيم أبراش، من جامعة الأزهر، في مداخلته بشأن مسألة الهوية في الدستور الفلسطيني، إلى أن إثارة موضوع الهوية والانتماء أكثر من أي وقت مضى

"مؤشر على وجود حالة من القلق على الهوية والانتماء في ظل عالم معولم"، فكيف بهوية كالهوية الوطنية الفلسطينية التي تتعرض لتهديد متعدد المصادر. ورأى أنه إن كان الدستور المقترح هو إعداد للدولة ولن يطبق إلا عند صيرورتها واقعاً، فلماذا نلزم أنفسنا اليوم بوضع دستور تحت ضغط الوضع الراهن محلياً وإقليمياً ودولياً، ونحن نعلم أن الوضع الراهن مشحون سياسياً ودينيّاً ومأزوم اقتصادياً وغامض دولياً؟" كما قال إن الدستور بصيغته الحالية يغلق الباب على فكرة الدولة ثنائية القومية، وإن طبيعة المواجهة مع إسرائيل ووجود مؤشرات إلى تحولها إلى دولة دينية خالصة لليهود، "يتطلبان منا طرح رؤية وطنية لا تسقط الدين من مكونات الهوية، ولكن تعطيه بعداً تعديلاً إنسانياً متفتحاً." واقترح "قيام الدولة بتدشين حملة تثقيفية واسعة يقودها المثقفون والمجتمع المدني تهدف إلى التفريق ما بين مرحلة النضال من أجل الاستقلال حيث تكمن أهمية الدين كأداة تعبئة وتحريض لمواجهة المشروع الاستيطاني اليهودي، وبين مرحلة الاستقلال وقيام الدولة حيث لا يكون للدين نفس الموقع ولا يساعد على تأسيس دولة ديمقراطية متحضرة." كما دعا إلى القيام بحملة تثقيفية واسعة لنشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإزالة اللبس القائم بين الجماهير في شأن مفهوم العلمانية. واقترح اعتماد الصيغة التي وردت في إعلان الاستقلال في الجزائر، وهي "صيغة توفق ما بين الهوية الوطنية بمفهومها القطري والبعد الروحي لفلسطين والخيار الديمقراطي لنظام حكم الدولة دون أن تثير حفيظة أي من أصحاب الديانات"، وذلك بدلاً من المادة السابعة التي وردت في مشروع الدستور عن الشريعة الإسلامية.

الدستور وترسيخ

قيم العدالة والمساواة

قدمت هديل القزان، من مؤسسة هينرخ بل (Heinrich Böll)، ورقة بشأن "الدستور ومفهوم التنمية البشرية المستدامة"، قالت فيها إن وجود دستور هو مطلب فلسطيني أساسي سبق المطالب والضغط الخارجية بمراحل، وإن مسودات الدستور المتوفرة لم تعتمد منظوراً تنموياً واضحاً بسبب غياب الرؤية التنموية الشمولية للسلطة الفلسطينية. ومن المنطلقات الفكرية التي تبرز التعامل مع الدستور كوثيقة تنموية، مفهوم الحق في التنمية كحق جماعي يتطلب الحق في تقرير المصير ويضعه شرطاً لقيام الدول بدورها التنموي. وناقشت الورقة الدستور من منطلق التنمية الانعاقية وأهم القضايا التنموية في الدستور، ومنها العلاقة بين التنمية ونظام الحكم، وبين التنمية والحقوق المتعددة، وأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية وفي إقرار دستور فلسطيني عصري يراعي الحاجات التنموية الفلسطينية. وخلصت إلى أن الدستور

ضرورة تنموية، مع وجوب الأخذ بعين الاعتبار جميع التحفظات بشأن توقيت وأسباب إقراره في الوقت الحالي، وجميع المحاذير السياسية والوطنية التي تحيط بعملية صوغ وإقرار دستور في المرحلة الحالية، والتشديد على مطلب إقرار دستور عصري متطور مع متابعة أهمية عملية صوغ الدستور من منظور تنموي بشكل يهتم بقيم العدالة الاجتماعية والمساواة ويرسخ ممارسات الشفافية والمحاسبة، ويشجع المشاركة المجتمعية الواعية والفعالة القادرة على الضغط والتغيير لمصلحة العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع.

وقدم محسن أبو رمضان، مدير المركز العربي للتطوير الزراعي في غزة، ورقة تناولت الدستور ومفهوم التنمية تطرق فيها إلى التنمية البشرية ونظام الحكم والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى العلاقة ما بين التنمية وحقوق الإنسان والحكم الصالح. واعتبر الدستور أبا القوانين ومرجعيتها، مشيراً إلى أن الخلافات بين القوى السياسية يجب أن تحل تحت سقف الدستور أو القانون الأساسي، معتبراً الدستور أداة تنموية لا سياسية وقانونية فحسب، وذلك لعلاقته بطبيعة الحكم ووضع قواعد العلاقة بين الدولة والأفراد.

كشفت مداخلات الباحثين، في اليوم الأول للمؤتمر، عن تناقضات في بعض مواد مشروع الدستور تتطلب إعادة النظر في صوغها بشكل يجعلها تعبر عن تطلعات ومصالح فئات المجتمع جميعها من دون تمييز.

الضغط من أجل إقرار دستور ديمقراطي

قدم تيسير محيسن، من اتحاد لجان الإغاثة الزراعية في غزة، ورقة تتناول موضوع آليات الضغط والتأثير من أجل إقرار دستور ديمقراطي، تطرق فيها إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير في مراحل إعداد الدستور صوغاً وإقراراً وتطبيقاً بحيث يصبح محتواه أكثر تنموية وديمقراطية. ولخص أبرز القضايا الإشكالية التي تتطلب من منظمات المجتمع المدني عملاً دؤوباً، ومنها: هوية الدستور؛ التوقيت والدلالة؛ الحقوق الوطنية وآليات وضع الدستور؛ مصادر التشريع؛ قضايا المرأة ونظام الحكم والنظام الاقتصادي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال حملات لكسب الدعم الجماهيري، واستخدام وسائل الإعلام، والانخراط في الحوار السياسي، والضغط وحشد المؤيدين والتعبئة. ودعا إلى تشكيل ائتلاف واسع من المنظمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الديمقراطية، لدراسة المواقف وتحليلها، وبلورة رؤية مشتركة بالنسبة إلى مختلف القضايا.

وتساءلت نادية أبو نخلة، مديرة طاقم شؤون المرأة في غزة، في تعقيبها على ورقة محيسن عن إمكان نجاح مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التغيير المطلوب للوصول إلى دستور عصري ديمقراطي في غياب ثقافة القانون والمأسسة، وعدم القدرة على تغيير الثقافة السائدة في المجتمع. ودعت إلى ضرورة تشكيل ائتلافات ديمقراطية لإحداث التغيير والتعبئة بما يحقق المصلحة العامة وحقوق الفئات الضعيفة، والعمل على رفع مستوى الوعي الشعبي.

أمّا لى الحوراني، من جمعية المرأة العاملة، فقد عقت على الورقة ذاتها بالقول إن لا حاجة إلى دستور في المرحلة الحالية، وذلك لعدم استيفاء الشروط البيئية المناسبة له بسبب استمرار الاحتلال. ودعت مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل الجاد وتوعية الطبقة الشعبية على الأولويات الحقيقية التي تستند إلى الحاجات الداخلية للمجتمع الفلسطيني، كما دعت إلى إشراك فلسطينيي الشتات في جميع الأنشطة المتعلقة بذلك.

وبالنسبة إلى الموضوع ذاته أشارت مها أبو دية، مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، في مداخلة لها، إلى أهمية دراسة وسائل الضغط الممكنة لإخراج الدستور بالصورة المرجوة، مشددة على ضرورة إشراك مختلف فئات الشعب في النقاشات المتعلقة بإعداد مسودة الدستور. ودعت إلى الاستفادة من تجربة البرلمان السوري.

وفي تعقيب صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي فدا، على ورقة مها أبو دية، أشار إلى ضرورة وضع استراتيجية وخطط وآليات عمل لمتابعة عملية صوغ الدستور، داعياً إلى حملة تعبوية لإشراك مختلف فئات الشعب الفلسطيني في هذا العمل.

الدستور واللاجئون،

والنوع الاجتماعي،

والشباب والعمال...

ناقشت مجموعات عمل ما ورد في مشروع الدستور عن موضوعات شتى تضمنت النوع الاجتماعي واللاجئين والإعلام والشباب والعمال، وقدمت توصيات بشأنها.

في ورقة عمل قدمتها شهناز جبران فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والدستور، ورد عدد من التوصيات منه: اعتماد الاتفاقيات الدولية - وخصوصاً اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة - والقانون الدولي والترات الإنسانية وحقوق المواطنة كمرجعيات أساسية للدستور، وإعادة النظر في عملية مشاركة المرأة والمؤسسات النسوية في عملية صوغ الدستور، مع تضمين الدستور بنوداً تحمل في طياتها إجراءات

إيجابية لمصلحة النساء بشكل أوسع.

وشددت ورقة بحثية أعدها الباحثان رمزي رباح وأنور حمام عن اللاجئين والدستور، على ضرورة التزام محددات أساسية لصوغ الدستور تتمثل في التمسك بالثوابت الوطنية وإعلان الاستقلال والميثاق الوطني كأساس لبلورة الإجماع الوطني. كما شددت على وجوب أن يوضح الدستور أن اكتساب جنسية دولة فلسطين لا يشكل إجحافاً بحق اللاجئين في العودة إلى دياره التي شرد منها سنة 1948، وفقاً للقرار 194، ولا يلغي هذا الحق. وخلصت الورقة إلى أهمية ضمان أوسع مشاركة للاجئين ومؤسساتهم وللقوى السياسية والاجتماعية في مناقشة مسودة الدستور وبلورة موقف موحد إزاء القضايا التي تتناولها، وتجنب أية صيغ تجحف بحق العودة، أو تؤثر سلباً في مكانة هذا الحق السياسية والقانونية. وأكدت ضرورة التفريق بين مفهومي الجنسية والهوية الفلسطينية.

وفي ورقة عمل خاصة بالعمال والدستور أعدها بكر الجمل ومحمد عرقاوي ومحمود زيادة، ورد عدد من الملاحظات ركز على أهمية وضع أسس عامة في الدستور تضمن العمل اللائق والمختار بحرية والذي يكفل الحق في مكافأة عادلة، ويحظر جميع أشكال التمييز بين العاملين في الوظائف العامة والخاصة، إضافة إلى محاربة ظاهرة عمالة الأطفال وحظرها، مع تأكيد العمل بالاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالعمل والعمال، وحرية التنظيم النقابي الديمقراطي للعمال وتوفير الضمان الاجتماعي لهم.

وأوصت ورقة أعدها أشرف العجرمي وخالد أبو علي، في موضوع الشباب والدستور، بالحث على مشاركة الشباب في وضع مشاريع القوانين التي تخصهم بحيث تؤخذ آراؤهم وتوصياتهم بعين الاعتبار. ودعت إلى خفض سن الترشيح لعضوية المجلس التشريعي ورئاسة مجلس الوزراء وعضويته من أجل ضخ دماء جديدة في الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين، وبما يفسح المجال أمام الشباب للمشاركة في صنع القرار. كما دعت إلى تحديد مفهوم الإرهاب الوارد في المادة رقم 3، كي يتم الفصل بين الكفاح الوطني المشروع ضد الاحتلال وبين "الإرهاب" بمفهومه الدولي العام، وكي لا يخدم الغموض التفسيرات الأميركية - الإسرائيلية للمقاومة الفلسطينية التي تعتبرها ضرباً من ضروب الإرهاب.

وتحدث سميح شبيب، في عرضه للتوصيات التي خرجت بها مجموعة الإعلام، عن ضرورة مشاركة الإعلاميين في مناقشة الدستور على نحو أوسع مما تم، وكفالة الدستور لحرية الوصول إلى المعلومات، ولحق الصحفي والإعلامي في سريتها، إضافة إلى ضرورة تشكيل هيئة إعلامية للإشراف على وسائل الإعلام الرسمية، وإعادة صوغ المواد 37 و38 و40 و41 على نحو يكفل الدقة والتحديد. ودعا إلى إطلاق حملة

إعلامية واسعة بمشاركة كل وسائل الإعلام الرسمية والشعبية، من أجل إيجاد رأي عام نشيط لمناقشة تفاصيل مشروع الدستور وتسليط الضوء على القضايا الخلافية لإغناء الحوار وبلورة الاستنتاجات الضرورية. وأردف قائلاً إن المشاركين في المجموعة شددوا على ضرورة أن يكفل الدستور حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، كشكل من أشكال التعبير.

وأشارت تفيدة الجرباوي، في تعقيبه على توصيات مجموعات العمل الخاصة باللاجئين والشباب والإعلام والعمال والنوع الاجتماعي، إلى انعكاس اهتمام مختلف الفئات بالدستور، وإلى أن مسودة الدستور تحتاج إلى إعادة نظر وإلى مزيد من النقاش بشأن القضايا التي تثيرها.

القوى السياسية الفلسطينية والدستور الديمقراطي المطلوب

في الجلسة الأخيرة للمؤتمر نوقش "دور القوى السياسية في الوصول إلى دستور ديمقراطي"، إذ فند عدد من ممثلي القوى والفصائل السياسية الفلسطينية موقف هذه القوى ودورها في إثراء مسودة مشروع الدستور الفلسطيني المقترح. وقد برز إجماع لديهم على ضرورة مواصلة العمل على صوغ الدستور مع ترك مسألة إقراره إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أكد صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في مداخلة له، ضرورة العمل الجاد لوضع دستور وطني للدولة الفلسطينية المستقلة يشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقال إنه يجب عدم إقرار الدستور في الفترة الحالية، "إلا إن مواصلة العمل على إعدادها لها الأولوية في عملنا".

أمّا قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، فقال في مداخلته إن الدستور يجب إقراره بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، داعياً إلى التفريق بين توقيت إقراره وتوقيت إعداده ونقاشه، مؤكداً أنه لا يمكن إقرار الدستور بصورة ديمقراطية في غياب السيادة. وشدد على توسيع النقاش في شأن الدستور الذي يجب أن يرتكز على عدة أسس منها: أن يحترم الحقوق والثوابت الوطنية من دون إبداء استعداد للتنازل عنها؛ أن يكون ترجمة أمينة لإعلان الاستقلال؛ أن يكون ديمقراطياً حقاً، وذلك بأن يكرس الإنسان الفلسطيني عن طريق تجذير المساواة في نصوصه بين الرجل والمرأة وفي شتى الحقول، وفصل الدين عن الدولة؛ أن يكون الشعب هو مصدر السلطات؛ أن يكون للسلطة التشريعية الحق في مساءلة السلطة التنفيذية.

وقال بسام الصالحي، منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، إن الدستور سيعزز المشروعية الوطنية، ويعرقل المحاولات الممنهجة التي يقوم بها بعض الجهات

بهدف إفقاد السلطة الفلسطينية شرعيتها. ورأى أن الدستور يعد حاجة استراتيجية للشعب الفلسطيني، داعياً إلى توسيع لجنة إعداد الدستور وتحسين آلية عملها، وفتح نقاش مجتمعي واسع فيما يتعلق بعملية إعداد الدستور والقضايا المطروحة فيه.

وتحدث تيسير عاروري، منسق اللجنة التحضيرية للتجمع الديمقراطي الفلسطيني، عن دور التجمع في العمل على تقديم ملاحظات جادة بشأن الدستور. ودعا إلى تكثيف الجهود للخروج بأفضل دستور ممكن، يراعي حقوق الإنسان الفلسطيني، والحريات الشخصية والنقابية، ومبدأ التعددية الفكرية، وحق تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي. وأيد إقرار الدستور بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، محذراً من التجاوب مع أية مطالب أو ضغوط خارجية تدفع بخلاف ذلك.

وجاء في ورقة أرسلتها إلى المؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين توضح موقفها من الدستور، أنه على الرغم من أهمية الحكم بموجب دستور كقاعدة عامة في حياة المجتمعات والدول بشكل عام، فإن الوضع في الحالة الفلسطينية استثنائي، وأنه مع وجود القانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال فإن الجبهة لا ترى في إقرار الدستور مسألة ملحة، أو حتى ضرورية في هذه المرحلة. إلا إن الورقة احتوت أيضاً على ملاحظات عامة في شأن مشروع الدستور المقترح، وقالت إن نصوص الدستور يجب أن تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني الوطنية والديمقراطية وتعزيز الحياة السياسية ودور الأحزاب وإشراكها في صنع القرار، وهو ما يستدعي تضمينها في الحديث عن السلطات الثلاث وعن أنظمة الانتخابات، والسبيل إلى ذلك هو النص بوضوح على نظام التمثيل النسبي واعتماده كنظام انتخابي.

أمّا ورقة جبهة النضال الشعبي بشأن مسودة مشروع الدستور، فقد أشارت إلى أن مسألة وجود دستور فلسطيني تكتسب أهمية استثنائية انطلاقاً من طرح الموضوع للنقاش قبل قيام الدولة. وعلى الرغم من أن المسودة الثالثة غطت مجمل النواقص والثغرات التي وردت في المسودتين السابقتين، فإن الجبهة رأت أن هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى مزيد من النقاش والتعديل، ومنها ما يتعلق بحدود الدولة، والعودة إلى الدولة الفلسطينية، وحمل جنسيتها، والشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع. ورأت أن خوض معركة تعديل النصوص الدستورية في مرحلة الإعداد مسألة في غاية الأهمية، ومن الممكن خوضها وتكتيل قوى اجتماعية وسياسية عليها قبل إقرارها.

ومع نهاية المؤتمر أكد المشاركون ضرورة إعادة صوغ مسودة الدستور بما يحقق الطابع الديمقراطي الوطني والعصري، ويصون الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق العودة والتعويض على أساس القرار 194، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما دعا المشاركون إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إعداد الدستور للخروج بدستور يلبي طموحات الشعب الفلسطيني

وتطلعاته وحقوقه، إضافة إلى الدعوة إلى توسيع عضوية لجنة الدستور الحالية. وأشار المتحدثون إلى أن الدستور يبقى هو الدستور، سواء تم وضعه قبل الدولة أو بعدها، إلا أنهم أبدوا تأييدهم لإقراره بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. ودعوا، في الختام، إلى ضرورة توظيف الدراسات والأبحاث التي قدمت في المؤتمر للاستفادة منها في تنمية المجتمع الفلسطيني وتطويره، وفي إعداد الدستور، إضافة إلى مطالبة المؤسسات الفلسطينية الرسمية والخاصة ببذل جهودها للمساهمة في عملية صوغ مسودة مشروع الدستور الفلسطيني المقترح. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>